



جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن التقديرات

المحاسبية بالقوائم المالية
(دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة السعودية)

**Rationalizing the professional Judgments of the Auditor
about the Accounting Estimates in Financial Statements
(An Empirical Study in Saudi Corporations)**

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة
إعداد الطالبة

إيمان عبد الحي قارئ

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد توفيق محمد

أستاذ المحاسبة و المراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

الدكتور / محمد عبد الفتاح
محمد

الأستاذ الدكتور / محمود بن
عمر باعيسى

أستاذ مشارك بقسم المحاسبة
جامعة الملك عبد العزيز

أستاذ المحاسبة و المراجعة المساعد
كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢٠٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ}

صدق الله العظيم
[النمل: ١٩]

شكر وتقدير

الحمد لله، أقسم بالحرف والكلمة والقلم، ورفع شأن أهل العلم على العالمين، وفضلهم على جميع خلقه، فقال عز وجل: { شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }.

وانطلاقاً من قول نبينا عليه الصلاة والسلام: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله»؛ يتوجه الباحث بخالص الشكر وعميق التقدير، لكل من عاونوه، في إتمام وإخراج هذه الرسالة على هذا النحو، ويخص بالشكر: أ.د. محمد توفيق دسوقي.

أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية والمشرف على الرسالة لما قدم للباحث من جهد وفكر ورأي وتوجيهات بناءه ومتابعته للبحث برغم مسئوليته الكثيرة كان لها أكبر الأثر في إتمام هذا البحث في صورته النهائية، فله مني خالص الشكر وأوفاه وأجمله ومن الله التوفيق والسداد وعظيم الأجر.

أ.د. محمود بن عمر باعيسى. أستاذ مشارك بقسم المحاسبة-جامعة الملك عبد العزيز والمشرف المشارك على البحث، الذي جمل العلم لديه بحسن الخلق ولما قدمه للباحثة من سعة صدر وحسن ترحاب، فله مني خالص الشكر وأوفاه وأجمله، ومن الله التوفيق والسداد وعظيم الأجر.

أ.د. محمد عبد الفتاح محمد. أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية والمشرف المشارك على الرسالة لما قدم للباحث من جهد فبفضل توجيهاته وآرائه القيمة التي كان لها أكبر الأثر لإنجاز هذا العمل، فله مني خالص الشكر وأوفاه وأجمله ومن الله التوفيق والسداد وعظيم الأجر. كما يتوجه الباحث بعميق الامتنان إلى أساتذته الأجلاء:

أ.د. جورج دانيال غالي. أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية لتفضله بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، فلسيادته مني خالص الشكر وأسمى آيات الاحترام والتقدير، ومن الله التوفيق والسداد وعظيم الأجر.

أ.د. سيد عبد الفتاح صالح. أستاذ المحاسبة والمراجعة- بكلية تجارة قناة السويس لتفضله بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، فلسيادته مني خالص الشكر وأسمى آيات الاحترام والتقدير، ومن الله التوفيق والسداد وعظيم الأجر.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من قام بمساعدتي حتى تظهر هذه الرسالة.

إهداء

إلى والدي ووالدتي

أعز وأغلى الناس أطال الله عمرهما....

إلى إخواني وأخواتي

الأحباء سدي وعزوتي....

إلى أصدقائي الأجلاء

وفاءً وولاءاً وعرفاناً....

....إيمان قاري....



جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم المحاسبة والمراجعة

صفحة العنوان

اسم الطالب : إيمان عبد الحي قاري عبد الله

الدرجة العلمية : دكتور الفلسفة في المحاسبة

القسم التابع له : قسم المحاسبة والمراجعة

اسم الكلية : كلية التجارة

الجامعة : جامعة عين شمس

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١- أ.د محمد توفيق دسوقي
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة عين شمس
(مشفراً ورئيساً)

٢- أ.د جورج دانيال غالي
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة عين شمس
(عضواً)

٣- أ.د سيد عبد الفتاح صالح
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة قناة السويس
(عضواً)

٤- أ.د محمد عبد الفتاح محمد
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة عين شمس
(مشفراً
بالاشتراك)

تاريخ البحث: ٢٠٠٩/٤/٣٠.
الدراسات العليا

أجيزت
ختم الإجازة
الرسالة تاريخ

٢٠٠٩ / /

موافقة مجلس الجامعة

/

موافقة مجلس الكلية

٢٠٠٩ / /

٢٠٠٩ /

١/١ مقدمة :

مع تزايد الضغوط على مهنة المراجعة في الوقت الحاضر وتزايد مسؤولية مراقب الحسابات لرفع مستوى الأداء المهني وتحسين جودة العمل الميداني وتعظيم الاستفادة من تقرير المراجعة لدعم وترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية، أصبح هناك حاجة ماسة إلى ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات لأغراض الحكم على مدى عدالة عرض القوائم المالية تجنباً لعدم احتوائها على أخطاء جوهرية غير مكتشفة بعد تنفيذ عملية المراجعة (خطر المراجعة).

وقد أكدت العديد من الجامعات العلمية والمنظمات المهنية على ضرورة ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات وخاصة ترشيد تلك الأحكام المهنية عن التقديرات المحاسبية بالقوائم المالية تدعيماً لثقة المستفيدين من خدمات مهنة المراجعة^(١).

وتجنباً للتدخل غير الموضوعي لإدارة الشركة في عملية الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي للتقديرات المحاسبية المتصلة بتقييم الأصول الثابتة والمخزون السلعي والعملاء وغير ذلك من البيانات المالية الأخرى ووجود بدائل للسياسات المحاسبية لقياس وعرض تلك التقديرات مما يؤثر في عدالة عرض القوائم المالية، فإن هذا البحث يتناول بالدراسة والتحليل من المنظورين الوصفي والكمي ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة بالتطبيق على الشركات السعودية المساهمة.

(١) الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة، ٢٠٠٥، معيار التدقيق الدولي رقم (٥٤٠) حول تدقيق التقديرات المحاسبية، الطبعة الأولى، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ص ٣٤٦.

٢/١ طبيعة المشكلة:

تعد القوائم المالية من المخرجات الأساسية لأي نظام معلومات في الوحدات الاقتصادية كما أنها تعتبر الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المالية عن تلك الوحدات للأطراف الخارجية والداخلية ذات المصلحة، وتشتمل هذه القوائم على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية . وتهدف تلك القوائم المالية إلى تلبية احتياجات العديد من الطوائف سواء أكانوا مستثمرين ، دائنين ، مقرضين أو أجهزة حكومية. وتتضمن القوائم المالية مجموعة من التقديرات المحاسبية مثل: توزيع تكلفة الأصول الثابتة على عمرها المقدر (مخصصات الإهلاك) وتخفيض المخزون بالقيمة التي لا يمكن تحقيقها (مخصص المخزون الراكد أو بطيء الحركة) وتخفيض حسابات العملاء بالقيمة التي لا يمكن تحصيلها (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها)، الأرباح والخسائر المقدرة لمقاولات إنشائية قيد الإنجاز، والضرائب المؤجلة (مخصص ضرائب متنازع عليها)، والمطالبات المحتملة بسبب دعوى قضائية (مخصصات التعويضات والمطالبات القضائية) والنفقات المقدرة لمواجهة خدمات ما بعد البيع خلال فترة الضمان (مخصصات تكاليف فترة الضمان)، وتتضمن المعايير المحاسبية مجموعة من القواعد التي يستند إليها في إعداد هذه التقديرات المحاسبية بطريقة معقولة.

وعلى هذا النحو فإن جوهر مشكلة البحث تتبلور فيما يصاحب التقديرات المحاسبية من مظاهر عديدة أهمها ما يلي:

- ١- ارتباط التقديرات المحاسبية بظروف عدم التأكد من نتائج الأحداث المحتمل وقوعها مستقبلاً.
- ٢- اعتماد التقديرات المحاسبية على إعمال الاجتهاد والتقدير الشخصي سواء لإدارة المنشأة في مرحلة رصدتها بالقوائم المالية أو لمراقب الحسابات حال فحصها، وبالتالي فإن عدم دقة وموضوعية هذه التقديرات يؤدي إلى وجود مخاطر تحريف معلومات القوائم المالية سواء بشكل غير متعمد أو متعمد.
- ٣- أنها تعتبر من المواطن الأساسية التي يمكن للإدارة أن تستخدمها للتلاعب في القوائم المالية بطرق قد تبدو مشروعة.

وتهدف المراجعة إلى التحقق من عدالة عرض معلومات القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة لتوفير مستوى مقبول من التأكيد لتحسين نوعية ومصداقية المعلومات المالية بتلك القوائم ولا يمكن للمراجعة أن تقدم تأكيدات مطلقة أو ضمان عن خلو معلومات القوائم المالية من

كافة التحريفات وإنما تقدم تأكيدات معقولة عن عدم احتواء هذه القوائم المالية على تحريفات جوهرية تؤثر على قرارات مستخدمي تلك القوائم، وقد تكون هذه التحريفات غير متعمدة (الأخطاء) أو تحريفات متعمدة مثل: الغش - التلاعب في القوائم المالية ، وتعد التقديرات المحاسبية من أكثر المجالات استخداماً للتلاعب في القوائم المالية.

ويقصد بالحكم المهني Professional judgment في المراجعة تطبيق المعرفة والخبرة ذات العلاقة وذلك من خلال القواعد الواردة في معايير المراجعة والمحاسبة وقواعد السلوك المهني وذلك بهدف التوصل إلى القرارات المنشودة في حالة الاختيار بين القواعد البديلة لسير العمل⁽¹⁾. هذا ويتطلب ترشيد الحكم المهني من مراقب الحسابات أن يحدد أدلة الإثبات والمعلومات التي جمعها من خلال عملية المراجعة والتي تثبت أن القوائم المالية تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإن مجموع الأحكام المهنية لمراقب الحسابات فيما يتعلق بمدى عدالة تلك القوائم واضحة في تقرير مراقب الحسابات. ويدعو ذلك إلى تحسين صورة الحكم المهني لمراقب الحسابات ، ويرى الباحث أن عدالة القوائم المالية تتأثر بالعديد من المتغيرات منها بيئة عملية المراجعة ذاتها وتأثيرها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ، الخصائص والسمات الواجب توافرها في مراقب الحسابات عند ممارسته لأي حكم مهني، الصفات النوعية للحكم المهني والتي تؤثر في مستوى جودة الحكم المهني لمراقب الحسابات.

وفي ضوء ما سبق فإن التقديرات المحاسبية يمكن أن تكون ، مجالاً خصباً للتلاعب في القوائم المالية مما يبرز ضرورة الاهتمام بهذه التقديرات من حيث اكتشافها وأساليب قياسها محاسبياً والتحقق من مدى صدقها وموضوعيتها. ويقع على مراقب الحسابات مسؤولية التحقق من صدق وموضوعية هذه التقديرات حتى لا تستخدم كوسيلة لتضليل مستخدمي القوائم المالية ومن ثم يمكن بلورة مشكلة البحث في مجموعة التساؤلات الآتية :

(١) ما المقصود بالتقديرات المحاسبية ؟ وما هي السياسات المؤثرة فيها؟ والمسئولية عنها وأثارها ؟ وما هي أهم دوافع التلاعب فيها وصورها ؟

(٢) ما المقصود بالإحكام المهنية لمراقب الحسابات ؟ وما أهم صفاتها وأهدافها ؟ وما هي أهم ضوابط دعم الأحكام المهنية لمراقب الحسابات ؟

(1)Morrill-Janet, 2005, "Professional Judgment and Departures from GAAP: Judgment in Jeopardy Revisited", **Canadian-Accounting-Perspectives**, Vol. 4,No.2,pp.285-299.

٣) ما هي العوامل المؤثرة على جودة الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية بالشركات المساهمة بصفة عامة وبالشركات المساهمة السعودية بصفة خاصة ؟.

٤) هل يمكن ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة الخاصة بالشركات المساهمة السعودية وذلك بدلالة العوامل المؤثرة على جودة الأحكام المهنية ؟ وكيف ؟.

٣/١ أهداف البحث:

يمكن صياغة أهداف هذا البحث فيما يلي :-

- ١- توصيف وتحديد العوامل المؤثرة على الأحكام المهنية لمراقب الحسابات بصفة عامة وعن التقديرات المحاسبية بصفة خاصة.
- ٢- تحليل درجة ومستوى الفروق بين المستقصي منهم حول العوامل المؤثرة على ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية.
- ٣- اختبار قوة واتجاه الارتباط بين العناصر المؤثرة على ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية وبين العوامل المكونة لهذه العناصر.
- ٤- تحديد أكثر العوامل تفسيراً لظاهرة ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية.

٤/١ فروض البحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث تم تحديد مجموعة من الفروض لاختبارها كمحاولة للتوصل إلى إجابات عن التساؤلات السابق ذكرها. ويمكن للباحث بلورة هذه الفروض فيما يلي:

- ١- لا يوجد اختلاف في العوامل المؤثرة على ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية من وجه نظر كلا من الإدارة ومراقب الحسابات.
- ٢- لا توجد علاقة ارتباط جوهري بين ترشيد الأحكام المهنية والعوامل المؤثرة على جودة الأداء المهني في المراحل المختلفة لعملية المراجعة .
- ٣- لا يوجد تباين جوهري في اتجاه ودرجة تأثير العوامل المؤثرة على ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية.

٥/١ حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية بالقوائم المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية وذلك في الحدود التالية:

١- التعامل مع مجتمع وعينة البحث على مستوى الشركات المساهمة السعودية العاملة بقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات دون قطاعات البنوك والاسمنت والكهرباء والاتصالات وذلك للطبيعة الخاصة للشركات المساهمة السعودية بهذه القطاعات الأخيرة.

٢- استطلاع آراء مراقبي حسابات ديوان المراقبة والمحاسبة وأيضا مراقبي الحسابات بالمكاتب الخاصة فضلا عن آراء المراجعين الداخليين حول مدى معقولية التقديرات المحاسبية بالشركات المساهمة السعودية العاملة بالقطاعات الثلاثة بالمملكة العربية السعودية.

٣- تحديد الشركات المساهمة السعودية الداخلة بعينة الدراسة اعتمادا على دليل الشركات السعودية المساهمة لعام ٢٠٠٥م باعتبار أن هذا الدليل هو آخر إصدار بالمملكة العربية السعودية.

٦/١ أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى مجموعة اعتبارات أهمها ما يلي:

١- ندرة الدراسات والجهود البحثية في الأدب المحاسبي والممارسة المهنية الخاصة بموضوعية الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية للشركات المساهمة.

٢- تزايد ظاهرة فجوة التوقعات في المراجعة وزيادة عدد القضايا المرفوعة على مراقبي حسابات الشركات المساهمة نتيجة انخفاض جودة أحكامهم المهنية.

٣- اقتصار بعض الدراسات السابقة على دراسة وتحليل أثر بعض العوامل المؤثرة وليس كل العوامل " على جودة الأحكام المهنية في فحص مختلف مهام المراجعة وخاصة تلك المرتبطة بتدخل الإدارة في تبني تقديرات معينة تحكمها بدائل الاختيار المحاسبية.

٧/١/١ منهج البحث:

يعتمد منهج البحث على جانبين أساسيين:

الجانب النظري:

يعتمد الباحث في هذا الجانب على المنهج الاستقرائي بهدف استقراء وتحليل ما تضمنته الدراسات السابقة في موضوع البحث وبيان أهم النتائج وكذلك أوجه القصور والانتقادات التي توجه لكل منها , بهدف إعداد إطارا فكريا متكاملًا للمتغيرات التي تفسر أسباب وملايسات الأخطاء والتحريفات الجوهرية في التقارير المالية المتضمنة تقديرات محاسبية وانعكاس ذلك على كفاءة وفاعلية عملية المراجعة مما يساعد في ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن تلك التقديرات وذلك بالاعتماد على المراجع والدوريات والأبحاث العلمية في مجال المحاسبة بصفة عامة والمراجعة بصفة خاصة.

الجانب التطبيقي:

يعتمد الباحث في هذا الجانب على المنهج الاستنباطي، الذي يقوم بملاحظة الظواهر ومراقبة وتحديد الفروض العلمية الحاكمة لها والتحقق من هذه الفروض بهدف إمكانية التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تكشف عن العلاقات القائمة بين هذه الظواهر، من خلال إعداد قائمة استقصاء موجهة إلى عينة من مراقبي الحسابات بالشركات السعودية المساهمة ومحاولة صياغة نموذج لدراسة الإجابات الواردة باستمرار الاستقصاء لاختبار الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والتوصل إلى نتائج البحث وتوصياته.

٨/١ خطة البحث:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

الفصل الثاني: مدخل إلى التقديرات المحاسبية

الفصل الثالث: موضوعية الأحكام المهنية لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

١/٢ التقديرات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية

١/١/٢ مقدمة:

ترتبط التقديرات المحاسبية بقياس عناصر البيانات المالية والإفصاح المحاسبي عنها وتؤثر بالتبعية في الخصائص النوعية لهذه البيانات باعتبار أن هذه الخصائص هي مجموعة الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين من حيث القابلية للفهم والملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة^(١). ولما كانت البيانات المالية تصور الآثار المالية للعمليات والأحداث لأغراض تجميعها وتوزيعها على تصنيفات أو عناصر رئيسية وفرعية مرتبطة بقياس المركز المالي وأيضاً الدخل المحاسبي فإن تقييم كل عنصر من عناصر البيانات المالية يجب أن يتم بالقيمة العادلة وذلك طبقاً لأسس قياس موضوعية^(٢)، وفي غياب هذه الأسس يجب توخي الدقة في تقدير هذه العناصر بقيم معقولة إذا ما كانت لها طبيعة احتمالية.

وقد أشارت إحدى الدراسات^(٣) إلى أنه في حالة تعذر إجراء تقدير معقول لعنصر معين من عناصر البيانات المالية فإنه لا يعترف به في صلب القوائم المالية مع ضرورة الإشارة إليه في الإيضاحات المتممة لهذه القوائم أو ضمن المواد التفسيرية للعناصر المالية المرتبطة بها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية^(٤). ونظراً لوجود اختلافات عديدة في الفكر المحاسبي حول طبيعة التقديرات المحاسبية ودوافعها وتصنيفاتها وأسس إعدادها وأثارها والمسئولية عن إعدادها وعلاقة إدارة الربح بالتقديرات المحاسبية سوف تعرض هذه الأبعاد كما يلي:

٢/١/٢ مفهوم وخصائص التقديرات المحاسبية:

أ - مفهوم التقديرات المحاسبية :

يقصد بالتقديرات من المنظور اللغوي أنها تلك "قيمة رقمية تستند إلى دليل مستمد من عينة لها نفس الخصائص"^(٥)، فضلاً عن أنها "تقييم أو تقدير لشيء دون قياسه أو عدده أو وزنه

(١) جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية ٢٠٠٢م، عمان، الأردن، ص ٣٠-١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١-٣٢.

(3) Kenneth, J., 2004, "Estimating Loan - Loss Exposure: A Comparison of Traditional and Marko Models", **Commercial -Lending - Review**, Vol. 19, No. 6, Nov/Dec , pp. 25-32.

(٤) جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره ص ٢٨.

(5) **The New Encyclopedia Britannica**, Inc., 1943 – 1973, William Benton, Publisher, Vol. III , P. 971.